محافظة المحرق تستعد لزيارة عظمة الملك

■ محافظة المحرق - بتول السيد

□ ذكر ممثل الدائرة الثانية في محافظة المحرق صلاح الجودر أنه تحت رعاية المحافظ سلمان بن هندي سيتم القيام بحملة لتنظيف ساحل شارع الغوص الذي يربط بين جسري الشيخ عيسى بن سلمان والشيخ حمد بن عيسى وذلك في نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الجاري، وبمشاركة مئة طالب من المدارس والجمعيات الخيرية والإسلامية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم. يذكر أن عظمة الملك سيقوم بزيارة للمحافظة في السابع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

ومن ناحية أخرى قال ممثل الدائرة الخامسة في بلدية المحرق حسين عيسى إنه استعداداً لزيارة عظمة الملك إلى المحافظة ومع السعي إلى حل مشكلات الأهالي فإنه سيتم إعداد ورقة عمل من قبل كل عضو في المجلس البلدي يعرض فيها أبرز احتياجات السكان سواء من ناحية البيئة أو الإسكان وغيرهما. وذلك بهدف الاستفادة من هذه الزيارة الميمونة لصاحب العظمة ورفع احتياجات الأهالي إليه.

مخيم الزلاق يختتم فعالياته ويكرم المساندين

■ الجنوبية - الوسط

□ أناب محافظ المحافظة الجنوبية سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة، نائب المحافظ أحمد خليفة البنعلي لحضور الحفل الختامي للمتقى الزلاق الصيفي للعام 2002 وذلك صباح أمس في مدرسة الزلاق الابتدائية للبنين.

وقال رئيس الملتقى حمد فهد الزعبي في كلمة ألقاها بالمناسبة إن من أهداف هذا الملتقى الصيفي «وضع اللبنة الأساسية لرسم طريق الصلاح للطلاب المشاركين وزرع الأخلاق الإسلامية وملء فراغ الطلاب خلال قضائهم العطلة الصيفية».

واستعرض الزعبي النشاطات التي يقوم بها الملتقى من دروس لتحفيظ القرآن الكريم ومسابقات ثقافية وترفيهية وزيارات علمية ودينية وترفيهية وتنظيم دورات رياضية وحفلات تكريم الطلبة المتفوقين.

وتم تقديم عرض تلفزيوني عن أنشطة وزيارات الملتقى الصيفي.

ثم قام نائب محافظ المحافظة الجنوبية بتكريم الإداريين والطلبة المشاركين والمؤسسات المتبرعة للملتقى.

المجاري ورصف الشوارع يتصدران اهتمامات الشمالية

■ المحافظة الشمالية - عقيل ميرزا

□ علمت «الوسط» من أعضاء المجالس البلدية للمحافظة الشمالية ان موضوعي المجاري ورصف الشوارع سيتصدران أوراق عمل الاعضاء التي ستقترح للمناقشة في المجلس.

ويأتي هذا التشخيص من الاعضاء بعد اجتماعات غير رسمية عقدوها في الفترة ما بين الانتخابات والاستعداد لعقد الجلسات الرسمية.

يذكر ان الكثير من قرى المحافظة الشمالية تفتقر إلى الخدمات الاساسية واهمها المجاري وسوء حال الطرق وعدم توافر المدارس الثانوية الكافية وسوء التخطيط العمراني في تلك المناطق.

وبعدم توافر تلك الخدمات تنتظر الاعضاء قائمة طويلة من المشروعات التي تحتاجها المحافظة الاكثر عدداً في السكان والاقل خدمات بين المحافظات الخمس في المملكة.

أطفال بلا مدارس... عائلات بلا عمل... بلا سكن... ولا حتى بطاقة «سمسم»

المهجرون والعائدون في رحى انتظار الجنسية

■ الوسط - فاطمة الحجري

□ تعلق 94 أسرة بحرينية أبعدت عن البحرين منذ الثمانينات آمالاً عريضة على نتائج زيارة عظمة الملك إلى العاصمة الإيرانية طهران في 17 من أغسطس/آب الجاري، بعد سنوات من الانتظار كان يرتقب فيها المبعدون قرارا ملكيا ينص على عودتهم إلى البحرين مجدداً.

ولا تزال قضية هؤلاء المبعدين معلقة لم تحسم بعد، رغم محاولات كثيرة قام بها المطالبون بعودتهم على الصعيد الداخلي والخارجي، منذ صدور قرار العفو الشامل في فبراير/شباط من العام 2001 والناص على عودة جميع المبعدين وإطلاق سراح السجناء المتورطين في قضايا أمن الدولة.

وتأتي المطالبة بعودة المبعدين في خطوة متزامنة مع حملة قادها عدد من الرموز الوطنية ونشطاء في حقوق الإنسان للمطالبة بتجنيس خمس عائلات لا تزال تعاني من «البدون»، رغم تأكيد عدد من المسئولين أن ملف البدون قد حسم بشكل نهائي.

وفي الزاوية التي تنحشر فيها القضايا الإنسانية الملحقة بهذا الملف تطفو قضية 25 مبعداً عادوا أدد راجعهم منذ ستة أشهر، بعدما طالتهم المكرمة الأميرية، من أصل 37 آخرين تقدموا بطلب العودة منذ فبراير 2001، لكنهم لم يصنفوا في قائمة المستحقين للجنسية البحرينية بعد، ولا يزالون يعاملون معاملة الأجانب يفقدون الأوراق الثبوتية التي تثبت هويتهم البحرينية.

يقول رئيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان: «إن جميع المحاولات التي تهدف إلى دفع قضايا التجنيس للمستحقين نحو الحل وإنهاء المآسي المرتبطة بملف البدون لم تثمر بعد، مادامت تلك المشكلات تضل طريقها إلى الحل حتى الآن».

وخاطب رئيس «الوفاق» وكيل وزارة الداخلية لشئون الهجرة والجوازات الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة رسمياً لوضع حد لمعاناة الـ 25 مبعداً الذين عادوا مع أسرهم منذ فبراير الماضي ولم يحصلوا على الجنسية البحرينية ولا البطاقة السكانية التي يترتب عليها صدور الوثائق الأخرى التي تضمن الحصول على خدمات الإسكان والصحة والتعليم والعمل.

وحسب الناشط في حقوق الإنسان عبدالهادي الخواجة، فإن قضية «العائدين» تتشابك مع قضية الأسر التي ما تزال تحت وطأة «البدون» وقضية المهجرين الذين أبعدوا عن أرض الوطن منذ الثمانينات.

ويقول: «كلها قضايا تندرج في ملف واحد لازال يعكر صفو الإصلاحات السياسية في البلاد». مشيرا إلى إن هذه العائلات – التي هُجّرت دون أسباب واضحة منذ أكثر من عقدين – عاشت ظروفاً اقتصادية واجتماعية صعبة في ظل عدم إمكانية الاعتراف بهم كبحرينيين ولا إيرانيين.

ويضيف الخواجة: «هذه الصيغة حتمت عليهم (المبعدين) وضعا استثنائياً، فهم لا يستطيعون تسجيل أطفالهم في المدارس الإيرانية بحجة أنهم ليسوا إيرانيين، ولا يحصلون على بطاقات التموين، ولا يحق لهم العمل في الوظائف الحكومية ولا يستطيعون التنقل من مدينة إلى أخرى (...) والوضع يتكرر معهم بصيغة أخرى بعد عودتهم إلى البحرين».

محاولات كثيرة تبنتها جهات مختلفة كانت على رأسها لجنة المبعدين البحرينيين في المنفى، وعدد من الجمعيات والرموز الوطنية، حاولت طرح القضية من أبعادها المختلفة في وزارة الداخلية المتمثلة في إدارة الهجرة والجوازات والديوان الملكي وديوان سمو ولي العهد، لكنها لم تحصل على رد نهائي يحسم الملف.

رئيس لجنة حقوق الإنسان في «الوفاق» عادل العباسي يقول: «إن المبعدين متفائلون في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، بعد زيارة الملك المعظم للجمهورية الإيرانية، وهم يترقبون بشوق قرار السماح لهم بالعودة إلى وطنهم الذي ولدوا فيه».

ويضيف: «الديمقراطية في أي بلد تقاس بمقدار الحرية المتاحة للأقليات لا العكس، وهؤلاء أقليات في البحرين منذ زمن بعيد وإن الوقت أعطاهم حقوقهم».

ويزيد: «طوال العشرين سنة الماضية كان المبعدون يجدون صعوبة بالغة في الاندماج مع النسيج الإيراني، وبقوا مشردين يجدون صعوبة بالغة في الحصول على عمل، ويعولهم في الغالب السياح البحرينيون في موسم الصيف (...) لم يُقبل أبناؤهم في المدارس، لم يتمكنوا من امتلاك مسكن خاص، ناهيك عن باقي المشكلات التي يقاسيها أي مغترب».

جعفر نامدار أفراح... حالة مجهرية لمعاناة المهجرين العائدين، يقول: «مذ عدنا قبل ستة أشهر، وأنا أراجع يوميا إدارة الهجرة والجوازات والسجل السكاني للحصول على أية أوراق رسمية تمكنني من العمل أو الحصول على الخدمات الصحية أو التعليمية أو الإسكانية (...) نحن من مواليد البحرين لكننا نقاسي الآن وضعاً غريبا لا يعانيه أي أجنبي على هذه الأرض، فالأجنبي – على الأقل – يمتلك بطاقة السجل السكاني التي تتيح له تسهيل الإجراءات».

ويقول: «لا أحد يرضى تأجيرنا شقة، لا توجد مؤسسة تقبل تشغيلنا، لا المستشفيات تقبل علاجنا، ولا المدارس تقبل أطفالنا، خصوصا ونحن على أبواب عام دراسي جديد، حتى أنني لم أتمكن من الحصول على رخصة سواقة أو شراء بطاقة سمسم»!

ويزيد: «المؤلم حقا أننا عوملنا كأغراب في إيران طوال العقدين الماضيين، والآن نعامل بالمثل (...) ما نطمح إليه هو العيش بكرامة، ما يهمنا هو لقمة العيش وسد جوع أطفالنا الذين لم يرتكبوا إثماً يعاقبون عليه».

كمال أحمد كمال عضو لجنة متابعة شئون المبعدين أكد أن كل الأوراق والإجراءات التي طلبتها السفارة البحرينية في طهران من العائلات المُهجّرة قد استوفيت بالكامل، ويعلق هؤلاء آمالاً عريضة على بوادر الانفراج الأخيرة وزيارة عظمة الملك التاريخية إلى إيران.

يقول كمال: «في الغالب تم إبعاد من أبعد عن البحرين مع عائلاتهم من دون محاكمة قانونية لأسباب قيل إنها سياسية، وبعد عهد الميثاق عاودهم الأمل في الرجوع إلى الأرض التي ولدوا وعاشوا فيها، ولكن وضعية من تسنى لهم الرجوع غير مطمئنة في ظل المماطلة في منحهم الجنسية والأوراق الرسمية التي تلحقها، وتكرار المسئولين لعبارة: إن وضعهم غير قانوني (...) العائدون الآن في وضع سيئ للغاية، وهذا يجعلنا نتساءل عن مصيرهم ومصير من نطالب بعودتهم».

يعود الخواجة ليقول: «الإصلاحات السياسية والعفو الشامل وكل المكرمات الملكية، وقبلها الأميرية، لم يعرقلها الرجوع إلى القانون، الوضع المأسوي الذي يعيشه العائدون بعد إبعادهم، والمبعدون هناك، ومعهم فئة البدون القليلة، بحاجة إلى مكرمة ملكية تضع حدا للوضع المأسوي الذي يعيشونه»، فيما يتساءل العباسي: «الا تعتبر قضية هؤلاء صغيرة مقارنة بكل المكرمات الملكية التي عمت شعب البحرين؟».

هذا ما جاء على لسان الأطراف التي عانت ودافعت عن قضية المبعدين وحقهم في العودة إلى البحرين مجددا، لتضاف قضيتهم إلى ملف المبعدين والبدون الذي لم يتسنَّ له أن ينغلق، حتى بعد تصريح المسئولين بأن الملف قد حسم بشكل نهائي، والكل ينتظر بوادر انفراج ويعلقون الطموح على زيارة الملك للجمهورية الإيرانية.

□ علمت «الوسط» من مصادر مطلعة أن عظمة الملك المفدى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد كلف عدداً من رجال الأعمال البحرينيين بالتحري عن أصول العائلات البحرينية التي أبعدت عن البحرين منذ بداية عقد الثمانينات بسبب تورطهم في اعمال سياسية ضد الحكومة قادت إلى إبعادهم عن البحرين دون محاكمة.

وباشر رجال الاعمال المكلفون بجمع معلومات دقيقة عن ملابسات وظروف الإبعاد عمليات التحري والاتصال بأقارب المبعدين الذين حصلوا على الجنسية البحرينية بعد قرار العفو الشامل الصادر في الخامس من فبراير من العام 2001.

ينظمها مركز الدراسات أواخر الشهر الجاري

ندوة عربية عن السمنة بسبب الأرقام «المخيفة»

■ عوالي - الوسط

□ قال مدير برنامج البحوث البيئية والحيوية في مركز البحرين للدراسات والبحوث عبدالرحمن مصيقر إن المركز بصدد إقامة ندوة تشترك فيها بعض الدول العربية لمناقشة مشكلة السمنة، وذلك لأول مرة عربيا.

وأشار مصيقر إلى أن الندوة التي ستقام في سبتمبر/أيلول الجاري ويشارك فيها 25 شخصاً من عدد من الدول العربية ستستعرض بشكل موسع كل المستجدات المتعلقة بحقيقة انتشار السمنة وتراجع النشاط البدني في الوطن العربي.

وأضاف أن الهدف الرئيسي من انعقاد الندوة هو تجميع كل المعلومات والبحوث العربية واستعراضها داعياً إلى التأمل فيما وصفه بـ «الأرقام المخيفة» التي تشير إلى تصاعد أعداد المرضى الذين يعانون من مخلفات السمنة، كأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري وبعض أنواع السرطانات.

وتستعرض الندوة – التي تستغرق ثلاثة أيام – العوامل المرتبطة بالسمنة في العالم العربي والنشاط البدني وعلاقته بصحة الناشئة واستراتيجية منظمة الصحة العالمية في مكافحة السمنة، فيما سيقف المحاضرون على تجارب مجهرية لعدد من الدول العربية، منها الكويت ومصر والأردن والمغرب.

ويناقش المنتدون في ثاني أيام الندوة قضايا مختلفة تتعلق بالسمنة منها: النشاط البدني عند المسنين والشباب، و العوامل المرتبطة بالسمنة عند مدرسي التربية الرياضية، والنشاط البدني والأمراض المزمنة، والمحددات الثقافية المرتبطة بالسمنة، بالإضافة إلى دور المدارس الحكومية في تشجيع ممارسة الرياضة.

وبحسب مصيقر فإن الندوة ستقف عند مجالات مهمة منها: العادات الغذائية والتقاليد السائدة في المجتمعات العربية، اتجاهات المجتمع نحو الشخص «السمين»، معالجة الجوانب النفسية والثقافية للسمنة واستعراض البرامج القائمة للوقاية والسيطرة على مخاطر السمنة.

وقال ان هذه الندوة تطرح كل ما استجد في الساحة البحثية عن مخاطر السمنة والنشاط البدني، في وقت لايزال فيه الباحثون في هذا المجال يشتكون من شح المعلومات المتوفرة عن حجم مشكلة السمنة والعوامل المترتبة عليها.

وقال:إن واحداً من أهم الأسباب التي دعت إلى إقامة هذه الندوة هو: اعتلاء مشكلة الوزن الزائد والسمنة قائمة المشاكل الصحية التي تواجهها الكثير من الدول العربية، موضحاً أن انتشار السمنة لا يقتصر على الراشدين بل يمتد ليطول حتى الأطفال في سن ما قبل المدرسة وتلاميذ المدرسة والمراهقين.

وأشار مصيقر إلى أن تفاقم مشكلة السمنة – التي تهدد حياة مليارات البشر في كل أنحاء العالم وبتركز شديد في العالم العربي – «دعانا إلى التفكير في عقد ندوة عربية موسعة، بهدف الوقوف على الأسباب التي قادت المشكلة إلى هذه الزاوية الملفتة ورصد المخاطر والحلول».

جامعة البحرين:

افتتاح مختبرات جديدة لطلبة تقنية المعلومات

■ الصخير - خليل عبدعلي خليل

□ تفتتح كلية تقنية المعلومات في جامعة البحرين بداية الفصل الدراسي المقبل سبتمبر/أيلول الجاري، 21 مختبرا علميا جديدا لطلبة الكلية مزودة بأحدث الأجهزة والتقنيات.

وقال عميد الكلية يوسف البستكي: «هذه المختبرات مختصة بمجالات: المعالج الدقيق والتقنية الرقمية وهندسة الشبكات، وتتوزع في مقري الجامعة في الصخير ومدينة عيسى، كما يوجد لها دعم فني من كبريات شركات البرمجيات المعروفة مثل مايكروسوفت وآي بي إم».

وأكد أن إنشاء مثل هذه المختبرات، يأتي تعزيزا للمسيرة الأكاديمية في الجامعة والجانب التطبيقي العملي المهم أثناء دراسة الطالب، ولتواكب آخر ما توصلت اليه العلوم البرمجية وأجهزة الحاسب الآلي من تقنيات حديثة.

يذكر أن كلية تقنية المعلومات تشهد إقبالا كثيفا من الطلبة الذين يتوجهون إلى دراسة تخصصات علم الحاسوب، نظم المعلومات الإدارية، وهندسة الكمبيوتر، وبلغ عددهم حوالي 2228 طالبا مسجلا.

مع تزايد إقبال الطلبة على التعليم التجاري

التعليم الثانوي تضع خطة مركزية لتطويره

■ مدينة عيسى - بتول السيد

□ شرعت إدارة التعليم الإعدادي والثانوي بوزارة التربية والتعليم في وضع خطط لمشروع «أنجلزة» بعض المواد في التعليم التجاري حيث سيتم البدء بمادتي المحاسبة والرياضة المالية، إضافة إلى تطعيم المواد الأخرى بمذكرات تعزيزية باللغة الإنجليزية. كما سيتم تحويل الكثير من المقررات باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية وفق خطة تطوير تكاملية وذلك مع حلول العام 2004 – 2005.

يأتي ذلك انطلاقا من تزايد أعداد الملتحقين بالمسار التجاري، إذ بلغ عددهم وفقا لإحصائية أعدتها الوزارة للعام 2002 – 2003 إلى أكثر من عشرة آلاف طالب وطالبة. كما وصل عدد المدارس التجارية إلى إحدى عشرة مدرسة.

وأوضحت القائمة بأعمال رئيس التعليم الثانوي التجاري الاختصاصية التربوية نعيمة غلام إلى «الوسط» أن الاهتمام الكبير الذي توليه الإدارة لتطوير التعليم التجاري يأتي نظرا إلى الإقبال المتزايد عليه من الطلبة والطالبات.

وذكرت أنه استنادا إلى رغبة شريحة كبيرة من الطلبة وأولياء الأمور فإنه سيتم المضي قدما في الخطة التطويرية لمناهج التعليم التجاري بما يواكب متطلبات سوق العمل، ولذلك فالوزارة تعمل على تزويد المدارس التجارية بصالات «المحاكاة» وهي قاعات مختلفة عن قاعات الدراسة يمارس فيها الطالب تطبيقات عملية كما هو الحال في سوق العمل تماما إضافة إلى الاهتمام بتوظيف التكنولوجيا بشكل واسع في التعليم من خلال زيادة عدد مختبرات الحاسوب.

وأشارت نعيمة غلام إلى خطة الإدارة المستقبلية للتدريب الميداني بحيث يتم إدخاله ضمن متطلبات التخرج وذلك بناء على توصيات الخبراء المشاركين في متابعة إنجازات التعليم التجاري وبالتعاون مع عدد من الوزارات والمصارف والمؤسسات المصرفية.

كما أكدت أهمية مواكبة هذا التطوير بإعداد برامج تدريبية لمعلمي المسار التجاري وهذا ما شرعت فيه الوزارة ابتداء من العام 1998، حيث استندت خطة التطوير إلى أربعة محاور رئيسية هي: توظيف التقنية في المدارس، رفع الكفاءة المهنية للمعلمين في المادة العلمية، تحديث استراتيجية التعليم والتعلم، تنمية المهارة الوظيفية في اللغة الإنجليزية لجميع المعلمين.

وأشارت نعيمة غلام إلى أنه تم استحداث برامج أخرى للتدريب، منها حصول بعض المعلمين على شهادة اللغة الإنجليزية (BEC) من جامعة كمبردج. كما سيتم التعاون مستقبلا مع جهات استشارية خارجية لمواكبة متطلبات التطوير.

يذكر أنه تم فتح فرع للتعليم التجاري في مدارس كثيرة منها مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين ومدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين، وكذلك تحويل مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى الثانوية للبنين ومدرسة النور الثانوية للبنات إلى مدرستين تجاريتين.

محاكم

الاستئناف الكويتية تحكم على بحريني بتهمة التآمر ضد الوطن

■ الوسط - خاص

□ نشرت وكالات الانباء الفرنسية حكماً أصدرته محكمة الاستئناف في الكويت أخيراً ضد بحريني وعراقي متهمين بارتكاب أعمال عدائية ضد البحرين في التسعينات.

وقالت وكالة الانباء ان الحكم قضى بسجن المتهمين ثلاث سنوات مع الاشغال الشاقة. ونقلت الوكالة أن المحكمة الابتدائية بدولة الكويت كانت قد برأت في مارس/ آذار الماضي المواطن عادل جاسم الحايكي والعراقي عبدالله عبدالسيد وهما من بين 17 متهماً وجهت إليهم النيابة العامة الكويتية تهم ارتكاب اعمال معادية.

وأبدى الحايكي تعجبه من صدور حكم محكمة الاستئناف الكويتية والقاضي بسجنه ثلاث سنوات مع الاشغال الشاقة وعلق: «الامر يحتاج إلى تأكيد، ولا يكفي في ذلك ان يكون قد نشرته وكالة انباء. لكن ان صح الخبر فالحاجة إلى تدخل الجهات الرسمية امر ضروري».

صيف سترة كان ساخناً بالسرقات هذا العام

امتدت السرقات إلى محل مجوهرات ومنازل وسيارات

■ سترة - الوسط

□ شهدت سترة هذا الصيف عمليات سرقة كثيرة بدأت من محل للمجوهرات وامتدت إلى محلات لبيع الأغذية وطالت حتى سيارات الأهالي هناك.

ففي أغسطس/ آب الماضي تعرض متجر «الصايغ للمجوهرات» إلى عملية سطو كبيرة... حيث تسلل اللصوص ليلا وقاموا بالدخول إلى المتجر وسرقوا ما قيمته 25 ألف دينار من الذهب والمجوهرات، واكتشفت السرقة في اليوم التالي للحادث.

وقبل هذه السرقة بشهر ونصف الشهر تقريبا سطا لصوص على «أسواق الفواطم» في سترة . تقع مقابل مركز شرطة سترة وتبعد عنه أمتاراً قليلة . «اللصوص الشجعان» استطاعوا سرقة كمية من المواد الغذائية ومبالغ مالية... وبعدها بفترة زار لصوص آخرون الأسواق ذاتها غير أن في هذه المرة تم القبض عليهم وهم يقومون بعملية السرقة، لكن ليس من قبل مركز الشرطة المجاور إنما من الأهالي أنفسهم وقاموا بدورهم بتسليم الجناة إلى رجال الشرطة... اتخذت «الإجراءات اللازمة» ومن ثم خرجوا بعدها طلقاء.

سيارات الأهالي في سترة لا يمكن حراستها ليلا ومن الصعوبة أن يفترش أصحابها مراقد نومهم بالقرب منها ليقوموا بعملية الحراسة... لذلك تعرضت 10 سيارات هناك في ليلة واحدة للإتلاف والكسر بهدف السرقة كانت تقف على شارع واحد... استيقظ أصحابها يوم السبت الماضي ليطرق كل منهم باب جاره حاملا له بشرى سارة... الأهالي تقدموا ببلاغ إلى مركز الشرطة جرى بناء عليه اتخاذ «الإجراءات اللازمة» لكن أحدا من الفاعلين لم يتم القبض عليه فتحمّل المتضررون كلفة التصليح.

سعيد داود أحد الذين تم اقتحام منزله في إحدى ليالي هذا الصيف إذ كان حينها في العمل... زوجته اكتشفت حركة غريبة في المنزل ثم شاهدت اللصوص يتجولون بحثا عمّا يصلح للسرقة... عندما حاولت التعرف عليهم تعرضت للضرب ولاذوا بالفرار... الزوجة كشفت هوية اللصوص وألقي القبض عليهم في اليوم التالي... اعترفوا بجريمتهم وأوقفوا بضعة أيام ثم أطلق سراحهم بعد اتخاذ «الإجراءات اللازمة».